

رهانات الزراعة الصحراوية في الجزائر

(ديوان تنمية الزراعة الصحراوية في مواجهة تحديات الزراعة الصحراوية)

*Desert Farming bets (Desert Agriculture Development Office facing the challenges of desert agriculture)*فاطمة طرابلسي^{1*}، بوروبي عبد اللطيف²Fatma TRABELSI¹, Abdellatif BOUROUBI²¹ مخبر الدولة، السياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية، جامعة قسنطينة 03 صالح بوبنيدر، (الجزائر)،

Fatma.trabelsi@univ-constantine3.dz

² مخبر الدولة، السياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية، جامعة قسنطينة 03 صالح بوبنيدر، (الجزائر)،

Abdelatif.bouroubi@univ-constantine3.dz

تاريخ النشر: 2025/12/29

تاريخ القبول: 2025/09/30

تاريخ الإرسال: 2025/04/25

Abstract :

The government's interests in strategic agriculture in desert aimed in national trend that established agricultural poles based in intensive agriculture to ensure food security and reduce the import bill. This interest was reflected by establishing The Desert Agriculture Development Office in the desert lands through the expansion of agricultural areas and recovering and developing the agricultural property and encouraging investors to increase the strategic stock of the state though support with loans. Fertilizers and concessions...

Keywords: desert agriculture. Strategic crops. Food security. Water resources.

ملخص:

يُندرج الاهتمام الحكومي بالزراعات الاستراتيجية في الصحراء في إطار توجه وطني يهدف لإنشاء أقطاب زراعية موجهة للزراعة المكثفة، ضمانا للأمن الغذائي وتقليصا لفاتورة الاستيراد، تجسد هذا الاهتمام بإنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية من خلال توسيع المساحات الزراعية واسترجاع وتنمية العقار الفلاحي، وتشجيع المستثمرين على زيادة المخزون الاستراتيجي للدولة عبر الدعم بالقروض، والأسمدة، والامتيازات الجبائية، وغيرها..

الكلمات المفتاحية: الزراعة الصحراوية، المحاصيل الاستراتيجية، الأمن الغذائي، الموارد المائية،

* المؤلف المرسِل.

1. مقدمة

يعتبر تطوير القطاع الزراعي ضرورة حتمية من أجل تحقيق التنمية، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد في اقتصادياتها على الموارد الطبيعية، كما هو حال الجزائر التي تبحث عن تطوير مواردها خارج مجال المحروقات من خلال تبني سياسات زراعية تهدف لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل التبعية للخارج، باللجوء إلى ترقية الزراعة الصحراوية بالتقليل من المشكلات الطبيعية والتنظيمية التي تواجهها.

حيث شهدت الفلاحة الصحراوية تحولات عميقة منذ سنة 2021، تجسدت في حملات الإحصاء العام للموارد الفلاحية المتاحة عبر كامل التراب الوطني بدء بمناطق الجنوب، وكذا انشاء ديوان ترقية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية لاسيما الزراعات ذات الطابع الاستراتيجي كالحبوب والأعلاف الحيوانية والذرة والحبوب الزيتية.

من هنا يمكن طرح التساؤل المركزي التالي: ماهي الرهانات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية لترقية الزراعة الصحراوية بهدف الحصول على سلع غذائية استراتيجية كفيلة بتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق التنمية؟

لنقوم بطرح الفرضية التالية: يسهم الاهتمام الحكومي بالجانب التنظيمي والمؤسسي من خلال استحداث هيئات محلية (ديوان ترقية الزراعة الصحراوية) في تحقيق التنمية الزراعية في الأقاليم الصحراوية.

ولمعالجة هذه الإشكالية، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: تناول بالدراسة والتحليل أهم التحديات التي تواجه الزراعة الصحراوية في الجزائر.

المحور الثاني: دراسة في ديوان ترقية الزراعة الصحراوية (التعريف، التشكيل، المهام)

المحور الثالث: تضمن دراسة تحليلية لدور الديوان في التقليل من مشكلات الزراعة الصحراوية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العناصر الطبيعية والتنظيمية التي تعيق تطور الزراعة في الصحراء الجزائرية، وتحديد الحلول التنظيمية والمؤسسية التي انتهجتها الدولة للتقليل من تلك التحديات، مع دراسة نقدية تتضمن مدى استجابة السياسات المنتهجة لتحقيق الأهداف المنشودة، للنهوض بالزراعات الصحراوية تحقيقا لرفع مستويات الإنتاج الزراعي في الجزائر خاصة في مجال الزراعات ذات الطابع الاستراتيجي الكفيلة بتحقيق الهدفين الأساسيين:

1- الامن الغذائي.

2- التخلص من التبعية الغذائية لاسيما بإنتاج مادتي الزيت والسكر.

منهجية الدراسة: تقوم هذه الدراسة أساسا على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يمكن من دراسة النصوص القانونية، ونقد وتحليل عناصر السياسة العامة وتقييمها لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة.

2. المحور الأول: مشكلات الزراعة الصحراوية

تتطوي الزراعة الصحراوية في الجزائر على مجموعة من الصعوبات الطبيعية والتنظيمية، فالتراكمات الحضرية التي تعبر عن عادات اجتماعية راضية وقنوعة جدا تعتمد على الاقتصاد العائلي المعاشي لسكان المنطقة، جعلت منها منطقة عذراء في أوج عطائها، لم ترق درجات استغلالها إلى الحد الذي يقارن مع بعض التجارب العالمية.

1.2 طبيعية:

1.1.2 الموقع وبنية السطح والمناخ: تنطبق حدود صحراء الجزائر مع الحدود السياسية للدولة مع كل من تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب، أما حدها الشمالي فهو طبيعي يتمثل في سلسلة جبال الأطلس الصحراوي، تتربع على مساحة قدرها 1.987.600 كلم مربع، وبذلك تغطي مساحة قدرها 90 % تقريبا من المساحة الكلية للجزائر. معالم السطح بسيطة في الغالب، ويمكن مقسيم الصحراء إلى ثلاث مناطق متباينة¹ (جراية، 2017):

❖ الصحراء المنخفضة الشرقية (الحوض الشرقي الكبير)

❖ الهضاب الصخرية الشمالية، الوسطى والغربية.

❖ مرتفعات الجنوب الشرقي الجبلية (الهقار والتاسلي) (جراية، 2017)

تتميز الخصائص الطبيعية للتربة بأنها رملية، تتميز بالعمق وعدم التجانس، ونقص رصيدها من المواد العضوية. أما المساحة القابلة للاستصلاح، تقدر حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بحوالي 1,4 مليون هكتار، تتوزع على المناطق الكبيرة في واحات النخيل القديمة في الوادي، رهير، التوات، قورارة و تيديكيلت، بالإضافة إلى المحيطات الجديدة بقاسي الطويل، حاسي مسعود، عين أمناس والعبادلة.

توجد في الصحراء 10 ولايات فلاحية: أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، غرداية، إليزي، الأغواط، ورقلة، تمنراست، تندوف، عدد البلديات الفلاحية 188 بلدية. عدد المناطق الطبيعية: 14 منطقة، المقاطعات الإدارية: 10 مقاطعات، برج باجي مختار، تميمون، بني عباس، أولاد جلال، المغير، المنيع، جانت، تقرت، عين صالح وعين قزام، (تنمية الزراعة في المناطق الجافة وشبه الجافة 2025).

2.1.2 الموارد المائية: بالرغم من أن الصحراء، يكاد ينعلم فيها السيلان السطحي باستثناء وادي غير، وادي ميزاب، وادي الصاولة، إلا أنها تتوفر بالمقابل على موارد مائية جوفية هامة تشكلت عبر آلاف السنين، تتواجد على أعماق كبيرة من سطح الأرض تصل إلى 2000 متر، ماعدا منطقة أدرار التي توجد بها مياه جوفية على عمق يتراوح بين 200 و 300 متر (خيرة، 2016). بينما يقدر المخزون المخزون النظري من المياه الجوفية ب 60.000 مليار متر مكعب، وهو احتياطي يكفي للحصول على تدفق يصل إلى 100م مكعب/ ثا على ألفين سنة قادمة وبشكل متواصل، لكن في الواقع نجد الطبقات المائية الجوفية في انخفاض مستمر.² (الزهران، 2012، ص 36) يحتوي إقليم الصحراء على نظامين مائيين هما:

- **المركب النهائي Le Complexe Terminale:** يمتد على مساحة 350.000 كلم مربع، بعمق من 100 إلى 500 متر، وبتعبئة مائية تقدر ب 02,2 مليار متر مكعب/ السنة، يضم المركب طبقتان ترابية وكلسية، تجري مياهه بصفة عامة عبر الشطوط والخلجان نحو خليج قابس، تتميز مياهه بدرجة حرارة معتدلة بين 20°م و 25°م، وملوحة منخفضة في الحواف وأكثر شدة في الوسط³ (الزهران، 2012).
- **المتداخل القاري Le Continentale Intercalaire:** هو عبارة عن خزان مائي ذو حجم معتبر قدراته لمائية تصل إلى 2,4 مليار م³/ السنة نتيجة امتداده على كافة الصحراء الشمالية (600.000 كلم مربع) وسمكه الذي يصل إلى 1000 متر في الشمال الغربي للصحراء. تتميز فيه المتداخل القاري بدرجات حرارة تفوق 60°م ماعدا المناطق التي تقترب فيها المياه من السطح، وملوحة تتراوح بين 1 و 2 غ/ل، وقد تصل إلى 5 غ/ل، بتدفق عالي يقدر ب 150-400 ل/ثا.⁴ (الزهران، 2012، ص35).

تشير الدراسات أن منسوب المياه الجوفية في كل من بسكرة والوادي أكثر عرضة للجفاف مع تضاعف عدد السكان من 170.000 نسمة إلى 340.000 نسمة سنة 2050، بحيث يمكن الوصول إلى استهلاك 5 مليار م مكعب من المياه الإضافية مما يمكن أن يزيد من اتساع الفجوة بين الموارد المائية الحقيقية والطلب⁵. (Taleb, 2017)

إلى جانب ظاهرة صعود المياه ببعض الولايات كالوادي وورقلة، الناتج عن الاستغلال المكثف لطبقات المياه الدنيا لسقي النخيل و فقد كميات هائلة من المياه أثناء التوزيع بسبب قدم شبكات توزيع المياه وانعدام صيانتها وعدم احترامها للمقاييس المعمول بها.⁶ (الزهران، 2012، ص 32).

2.2 مشكلات فنية متنوعة:

يمكن تحديدها في:

- ضعف خدمات البحوث العلمية في قطاع المياه والزراعة، يفتقر معظمها للكوادر العلمية والفنية، فالدراسات الفعالة هي تلك التي تجمع الباحثين في أكثر من مجال لتنمية قدرات الإنتاج حسب نوعية البذر مقابل الاستغلال الأمثل للمورد المائي.⁷ (لزرع، 2023، ص 24)

- إن الكثير من الدراسات تعمل على تحسين ممارسات إدارة الزراعة للحفاظ على الإنتاج الزراعي خاصة في المناطق الجافة والصحراوية، إذ لا بد أن تكون هذه النماذج الزراعية قادرة على التكيف بهدف انتاج الغذاء بمدخلات منخفضة كالزراعة المائية والنظم الزراعية المحمية التي تسمح بإنتاج الخضروات والفواكه بمياه أقل، واعتماد محاصيل شديدة التحمل للملوحة وانشاء أنظمة زراعية متعددة المكونات تجمع بين الزراعة وتربية المائيات في المناطق المتضررة من الملح، مع دمج

مصادر الطاقات المتجددة لزيادة جوانب الاستدامة بالزراعة الصحراوية.⁸
(Abdelaziz, 2018)

- ضعف تأهيل المزارع، لأن التأهيل المطلوب للزراعة المقتصدة للمياه لا بد أن يتطلب دراسة مجالات عديدة واكتساب مهارات متنوعة في الاقتصاد، التربة، الري، التنمية، المناخ... بينما أكثر ما يميز الزراعة الصحراوية أنها عبارة عن مزارع تقليدية متوارثة بأنظمة ري تقليدية، كما أن المستوى التعليمي لمعظم المزارعين محدود.
- ارتفاع تكاليف انشاء وصيانة أنظمة الري الحديثة، ونقص العمالة المدربة على تركيب وتشغيل وصيانة هذه الأنظمة، إضافة إلى عدم توافر قطع الغيار والمضخات في معظم الأقاليم الصحراوية.⁹ (الزهران، 2012، ص 54)
- مشكل العقار الفلاحي، وإهمال الأراضي الفلاحية وتحويلها للبناء، وكذا مشكل حماية الأراضي الزراعية من عدم الاستغلال والحفاظ على طابعها الفلاحي.
- ضعف شبكات المسالك الفلاحية وارتفاع تكاليف الكهرباء.
- مشاكل تسويقية، كنقص أسواق المنتجات الزراعية وعدم تهيئتها، ونقص المخازن وغرف التبريد وصعوبة مراقبتها، صعوبة تطابق المعلومات حول الأسعار.
- مشكل النقل، عدم توافر طرق مهيأة ووسائل نقل مكيّفة بشكل كاف تسمح بتسويق المنتجات، مما يعرض المنتجات الفلاحية للتلف وبالتالي رميها أو بيعها بأبخس الأثمان.¹⁰ (ناصر، 2015)
- نقص الصناعات التحويلية الغذائية، التي تسهم في تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني لأن ارتفاع الفاتورة الغذائية في السوق العالمية يقرض على الدولة وضع

استراتيجية تنافسية للرفع من أداء المؤسسات المنتجة للغذاء المحلي كما وكيفا من أجل تخفيض أعباء الواردات الصناعية.¹¹ (بوشكيوة، 2023)

تتلخص أهم العراقيل التي تواجه المزارعين في الحصول على العقار الفلاحي وكيفية حمايته والتنسيق بين مختلف الإدارات للحصول على تسهيلات كإدارة (المياه، الكهرباء، البنوك، الجامعات ومراكز البحث...)

3. المحور الثاني: ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية

يضاف الديوان إلى هيكل تنظيمي ضخم يضم هيئات اقليمية ومديريات ولائية ومراكز بحث، يناط بهذا الديوان الاهتمام بنوع محدد من الزراعات، هو الزراعات ذات الطابع الاستراتيجي التي تسهم في تحقيق الاستقلال الغذائي للجزائر. بفتح باب الاستثمار في مساحات ضخمة من الأراضي الصحراوية التي تتوفر فيها مقومات الاستصلاح عن طريق منح حق الامتياز مع منح يد المساعدة للمتعاملين من خلال التنسيق بين مختلف الجهات الإدارية والمالية والبحثية لانجاح هذا المشروع الوطني.

1.3 التعريف بالديوان:

هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، مقره المنيع، يتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، وهو أداة لتنفيذ السياسة الوطنية لترقية الزراعة الصناعية الاستراتيجية بالأراضي الصحراوية بهدف تعزيز القدرات الوطنية الزراعية والزراعية الصناعية وذلك عن استصلاح أراضي صحراوية ومنح مستثمرات زراعية من خلال تحديد وتجزئة المحيطات التي من شأنها استقبال المشاريع الكبرى للاستثمارات الزراعية، ويقوم بالدراسات التقنية المعمقة بالاعتماد على مكاتب الدراسات المتخصصة.¹² (تففيدي، 2020)

يعد الديوان ويسلم شهادات التأهيل الخاصة بالامتياز، ويسلمها لحاملي المشاريع المقبولين من طرف لجنة الخبرة والتقييم التقني التابعة له، كما يقوم الديوان بتحديد الملفات الإدارية الخاصة بالامتياز وتبليغ عقود الامتياز التي تعدها مصالح أملاك الدولة للولاية للمعنيين، وأشهارها بالمحافظة العقارية¹³ (تنفيذي، 2020).

تسمى مشاريع ذات طابع استراتيجي، تلك التي تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي والتقليل من الاستيراد، بالإضافة إلى خلق أقطاب حقيقية للتنمية في مختلف الشعب الفلاحية الكبرى، وتضم الزراعات الاستراتيجية أو المحاصيل الاستراتيجية: الحبوب، الأعلاف، النباتات الزيتية، الشمندر السكري، الحليب، اللحم، القطن، تكثيف البذور¹⁴ (وزارة، 2020)

2.3 تشكيل الديوان:

1.2.3 مجلس الإدارة: يتكون من ممثلين عن مختلف الوزارات، ويمكنه أن يستعين بكل شخص يمكن أن يفيد في مداولاته، يعين أعضاؤه بقرار من وزير الفلاحة والتنمية الريفية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، يجتمع في دورة عادية مرتين في السنة بناء على طلب الرئيس، ويمكن أن يجتمع في دورة غير عادية إذا دعت الضرورة وفقا للتنظيم. تتخذ مداولاته بالأغلبية البسيطة للأصوات، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس، كما تدون مداولاته في محاضر وتسجل في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من طرف الرئيس. ترسل المحاضر خلال 15 يوما إلى الوزير، وتعتبر نافذة بعد 30 يوما مالم يكن هناك اعتراض صريح من وزير الفلاحة.¹⁵ (تنفيذي، 2020)

❖ **المدير العام:** يعين المدير العام بموجب مرسوم رئاسي، يتولى الإدارة والتسيير

الإداري والتقني والمالي للديوان، من خلال:

- تمثيل الديوان في كل أعمال الحياة المدنية وأمام العدالة.

- التعهد بنفقات الديوان ويأمر بصرفها.
- تحضير اجتماعات وتقارير مجلس الادارة.
- ابرام صفقات واتفاقيات في إطار نشاطه.
- اعداد تقرير كل 03 أشهر يتضمن نشاطات الديوان، ويرسله إلى الوزير.
- اقتراح قائمة الخبراء الذين يستعين بهم الديوان في إطار مهام الخبرة.

❖ **لجنة الخبرة والتقييم التقني:** يتم تعيين أعضاء اللجنة بموجب مقرر من المدير العام للديوان، بناء على اقتراح من الادارات والهيئات التي يمثلونها، تقوم اللجنة بدراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الزراعي والزراعي الصناعي والفرص التقنية والعلمية لها ودراسة الملفات المعروضة من قبل حاملي المشاريع الاستثمارية بصفة فردية أو في إطار شراكة وتوجيهها والفصل فيها.

تجتمع لجنة الخبرة والتقييم التقني كلما اقتضت الضرورة وتسجل قراراتها في محاضر وتدون في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من طرف المدير العام.¹⁶ (تنفيذي، 2020)

❖ **الشباك الوحيد:** يتولى الشباك الوحيد تحقيق التواصل بين مختلف الادارات لتحقيق الفعالية في أداء الديوان، ويقوم بمجموعة من مهام المرافقة والتنسيق مع المستثمرين للاستفادة من مختلف المزايا التنظيمية الممنوحة للاستثمار الزراعي الصحراوي ويسهر على أداء الشكليات الضرورية لإطلاق المشاريع وسهولة تنفيذها.

يتشكل الشباك الذي يرأسه المدير العام للديوان من ممثلي الادارة المحلية والهيئات غير الممركزة التي لها علاقة بالميدان الفلاحي، الذين يتم تعيينهم بموجب مقرر من

المدير العام للديوان بناء على اقتراح من الادارات والهيئات التي يمثلونها، ويجتمع كلما دعت الضرورة بناء على استدعاء من رئيسه. (20-265، 2020)

3.3 مهام الديوان:

الديوان هو أداة تنفيذ السياسة الوطنية لتعزيز وتطوير الزراعة الصناعية الاستراتيجية في الأراضي الصحراوية، من خلال تطوير الأراضي الصحراوية بهدف تعزيز القدرات الوطنية

الزراعية والصناعية.

❖ يقوم الديوان بتحديد، ضمن المحفظة العقارية المسندة إليه، المحيطات التي من شأنها استقبال المشاريع الكبرى للاستثمارات الزراعية والزراعية الصناعية ويقوم بدراسات تقنية معمقة عن طريق مكاتب دراسات متخصصة¹⁷. (تنفيذي، 2020)

❖ إعداد شهادات التأهيل الخاصة بالامتياز وتسليمها لحاملي مشاريع الاستثمار المقبولين من طرف لجنة الخبرة والتقييم التقني

❖ القيام بتنصيب المستفيدين عن طريق تعليم قطع الأراضي، يتبع بالتوقيع على دفاتر الشروط.

❖ القيام بتشكيل الملفات الإدارية الخاصة بالامتياز وتبليغ عقود الامتياز التي تعدها مصالح أملاك الدولة للولاية، للمعنيين، وإشهارها بالمحافظة العقارية وفقا للتشريع المعمول به¹⁸. (تنفيذي، 2020)

❖ ضمان متابعة وتقييم تجسيد مشاريع الاستثمار والسهر على احترام دفتر الشروط الموقع وبرنامج الأعمال المقدم من طرف المستفيدين.

يستطيع الديوان أيضا:

❖ القيام بكل الدراسات والأبحاث ذات الصلة بمجال نشاطه.

❖ القيام بتأدية كل خدمة، بناء على طلب من المستثمرين.

❖ تنظيم، بطلب من المستثمرين، أعمال تكوين وبرامج تحسين المستوى، لفائدة

مستخدميه، بالتعاون مع مؤسسات التكوين والبحث¹⁹. (تنفيذي، 2020)

4. المحور الثالث: دور الديوان في التقليل من مشكلات الزراعة الصحراوية

يندرج انشاء الديوان أساسا في إطار دعم الاستراتيجية الهادفة إلى تقليل العراقيل التنظيمية من خلال مكافحة البيروقراطية وتمكين المستثمرين في مجال تطوير المحاصيل الزراعية الاستراتيجية من أجل تجاوز العقبات التي تعيق الحصول على العقار الفلاحي بسبب الهوة بين تنظيمات الإدارات المركزية والمحلية من جهة والبنوك والمؤسسات المالية والعقارية من جهة أخرى والتي كانت في وقت سابق تتنقل كاهل المستثمرين الراغبين في استصلاح الأراضي بسبب كثرة الإجراءات.

إن نقاط الخلاف الأساسية والتي تميز الديوان عن باقي التنظيمات الإدارية الأخرى وتجعله الرهان لإحداث التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة، هي:

1.4 الشباك الوحيد:

هو من أهم الهيئات المشكلة للديوان نظرا للدور الذي يقوم به إذ يتولى الشباك الوحيد مجموعة من المهام التي من شأنها إحداث التآزر بين أعمال مختلف الإدارات لتحقيق الفعالية في الإنتاج، حيث يسهر على تسهيل إقامة المشاريع وضمان مرافقتها من خلال الاتصال بجميع الإدارات والهيئات المنوطة بعمليات الاستثمار الفلاحي وتسهيل إجراءات منح حق الامتياز.

حيث يقوم بمراقبة المستثمرين للحصول على الربط بالكهرباء بالتنسيق مع مجمع سونطراك من أجل تزويد المستثمرين باليوريا والأسمدة الآزوتية، والتنسيق مع المديريات الولائية للري لتقديم تسهيلات للحصول على رخص حفر الآبار في أجل لا يتعدى 30 يوما، وكذا العمل على تعميم تمويل المشاريع الفلاحية بناء على اتفاقية إطار مبرمة بين وزارة الفلاحة والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية تنفيذا لتوصيات الجلسات الوطنية للفلاحة المتعلقة بتعزيز الأمن الغذائي وتشجيع الاستثمار في المشاريع الزراعية الكبرى في الجنوب. (الاستثمار الفلاحي في الجنوب رواق أخضر للحصول على العقار ورخص الآبار والربط بالكهرباء، 2023)

فالأدوار ذات الطابع التنسيقي والعلاقاتي هي أدوار مستحدثة في الهيكل الإداري حيث لم تعهد الإدارة الجزائرية مثل هذا النوع من الوظائف التي تعتمد بالدرجة الأولى على تشكيل نمط إداري يعمل على التوفيق بين مختلف الإدارات والمؤسسات التي ينتمي كل منها إلى هيكل وتنظيم وقوانين بهدف مراقبة المتعاملين للتخفيف من الاجراءات الإدارية خاصة في ظل شساعة المنطقة جغرافيا.

كما يقوم الشباك بالمهام التالية:

- السهر على تنفيذ الأعمال المهيكلة ذات الصلة بمشاريع الاستثمار، كالبنائيات والطرق.

- السهر على أداء الشكليات الضرورية لإطلاق مشاريع الاستثمار وتسهيل تنفيذها.

- ضمان تشكيل ملفات الامتياز وتبليغ العقود وإجراءات الاشهار بالمحافظة العقارية.

إن مجموع المهام المنوطة بهذا الجهاز تخفف على المستثمرين عناء تجميع الملفات وتخفف الإجراءات الإدارية التي كانت في وقت قريب تتقل كاهلهم خاصة في ظل اتساع

الرقعة الجغرافية وتباعد الهيئات.²⁰ (تنفيذي، 2020)

2.4 إطلاق البوابة الرقمية:

تم استحداث البوابة الرقمية لإتاحة الاستثمارات وتوفير المعلومات حول الإجراءات وكذا تشكيل الملفات الإدارية لجميع الأنشطة الفلاحية حيث تتم متابعة وتسليم التراخيص عبر الخط الشبكي، تسمح كذلك بتحديد احداثيات العقار الفلاحي عبر الخرائط الرقمية لمتابعة عمليات الاستصلاح.²¹ (الإذاعة، 2021)

إذ يقوم الديوان بتحديد المحيطات التي من شأنها استقبال المشاريع الكبرى للاستثمارات الزراعية والزراعية الصناعية وتجزئتها بإطلاق إشعار بالإعلان عن الترشح عبر موقعه الالكتروني للمستثمرين القادرين، مع تحديد الولاية المعنية ومساحة المحيط والفرع الاستراتيجي المراد تنميته، والأهداف المرجوة والملف الواجب تقديمه وآجال التعهد وتكاليف التعهد. من جهته يرسل حامل المشروع الكترونيا طلب الامتياز مرفقا بالملف الواجب تقديمه إلى الديوان مقابل وصل الكتروني. الإذاعة للبحث

يسجل ملف الاستثمار المرسل من قبل حامل المشروع ويعرض على لجنة الخبرة والتقييم التقني التي يمكنها في حالة الضرورة طلب معلومات إضافية قبل تبليغ القرار لحامل المشروع الكترونيا، وفي حالة رفض الطلب، يمكن لحامل المشروع ايداع الطعن لدى الديوان

الالكتروني خلال 15 يوما التي تلي تبليغ القرار بالرفض مع تقديم معلومات أو تبريرات جديدة تدعيما لطلبه الإذاعة.

ويقوم حامل المشروع المقبول بزيارة ميدانية بمرافقة ممثلي الديوان وتتوج هذه الزيارة بالتصريح بالزيارة وقبول القطعة الأرضية موضوع المنح، كما يعد الديوان فورا بناء على التصريح بالزيارة وقبول القطعة الأرضية شهادة التأهيل للامتياز ويسلمها لحامل

المشروع. ويقوم الديوان بتتصيب المستفيدين عن طريق تعليم القطعة الأرضية من قبل مكتب دراسات مؤهل أو من طرف مهندس خبير عقاري والذي يتوج بإعداد محضر تتصيب. يوقع المستفيد بعد تتصيبه على دفتر الشروط على مستوى الديوان ويتعين عليه مباشرة الأشغال بداية من تاريخ الاستلام يرسل الديوان ملف ترسيم الامتياز لمصالح أملاك الدولة لإعداد عقد الامتياز للمستفيدين الكترونيا فور استلامه.²² (الجزائرية، 2021)

إن خضوع هذه الإجراءات الإدارية للرقمنة، من شأنه أن يقلل من مشكلات البيروقراطية من خلال توفير المعلومات الضرورية للمهتمين، هذا من جهة، ويسمح كذلك بمراقبة جودة

الخدمات الإدارية، كما يوفر قدر عالي من الشفافية والثقة بين الإدارة والمستثمر.

3.4 دفتر الشروط:

فور حصوله على عقد الامتياز، يوقع المستثمر دفتر الشروط الخاص بمشروع الاستصلاح بحيث يستفيد من مجموعة حقوق عينية حددتها المادة 05 من الملحق الأول لنص المرسوم التنفيذي 20-265 المتضمن انشاء الديوان، بحيث يصبح لصاحب الامتياز الحق في استغلال المحيط الذي بحوزته، وفقا للبرنامج المحصولي الذي حددته الوزارة.

- القيام بكل تهيئة ضرورية لأفضل استغلال.

- الحق في الشراكة.

- الحق في التماس المراجعة بتخفيض مساحة الامتياز.

وفي المقابل، يلتزم صاحب الحق في الامتياز بتقديم برنامج محدد المدة

للاستصلاح، مصادق عليه من طرف لجنة الخبرة والتقييم التقني، ويلتزم كذلك ب:

- الاعتناء بالقطعة والمحافظة على طابعها الفلاحي.
- احترام الزراعات الاستراتيجية التي أقرتها الوزارة لتحقيق الأهداف العامة المرجوة.
- احترام شروط وتعليمات الوكالة الوطنية للموارد المائية، كعمق الحفر التجهيزات المرتبطة به وعدد الآبار ومسافة التداخل المحددة.
- ضرورة الاستغلال العقلاني للمورد المائي باستخدام تجهيزات مقتصدة للمياه.
- وضع تجهيزات لمراقبة تسربات المياه.
- القيام بصفة دورية بتحاليل التربة والمياه من أجل ترشيد استخدام الأسمدة.
- احترام تناوب وتدوير الزراعات.
- تشجيع الاستعانة بالطاقات المتجددة وكل المعدات المقتصدة للطاقة. (20-265)، (2020)

إن خضوع المستثمرين المستفيدين من حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية لإمضاء دفتر الشروط الذي يحدد حقوق والتزامات المستثمر الموجهة أساسا لتحقيق الاستفادة من خلال إلزام المستثمرين على الحفاظ على القطع الأرضية الممنوحة لهم واقتصاد المياه والكهرباء وحسن استغلال السماد هذه الالتزامات في المشاريع الزراعية الاستراتيجية في الصحراء، تجبر المستثمرين على احترام استغلال الموارد، وتشجع على استخدام الطاقات البديلة التي تؤدي إلى تحقيق الاستفادة في مقابل الحصول على الامتياز.

5. خاتمة

إن الاهتمام بالجانب التنظيمي والمؤسسي لترقية الزراعة في المناطق الصحراوية لاسيما ذات الطابع الاستراتيجي، من خلال استحداث ديوان ترقية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية، من شأنه أن يسد مختلف العراقيل التي كانت سائدة وأهمها تضيق

الهوة بين التنظيمات المركزية والمحلية والمؤسسات المالية والبنوك وكذا تنسيقيات الفلاحين وغيرها والتي كانت تدفع العمل لجملة من الاجراءات المعقدة قصد الحصول على حق الامتياز في استصلاح الأراضي الزراعية. كما سمح هذا التنظيم ولو أنه في بداياته بحل جملة من المشكلات التي كانت تواجه المستثمرين، منها:

- تحسين امكانية الحصول على أراضي.
- تحسين الحصول على الخدمات المصرفية.
- تحسين المساعدة التقنية للمتعاملين.
- تحسين التوصيل بمصادر الطاقة، وانجاز المسالك الفلاحية في المحيطات.
- تحسين فرص الحصول على عمل.

وفي المقابل، فإن الديوان يفرض على المستثمرين مجموعة من الالتزامات التي تفرض عليهم الاقتصاد في استغلال المورد المائي وحماية شبكات المياه من التسربات وترشيد استهلاك الكهرباء بهدف تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الأراضي الصحراوية خاصة في ظل شح المورد المائي.

وأهم من هذا كله تحقيق الوفرة في المحاصيل الاستراتيجية وما ينتج عنها من تحقيق الأمن الغذائي للجزائر، والتقليل من التبعية للنظام العالمي.

التوصيات:

- العمل على جذب الاستثمار الأجنبي أو المتعاملين الجزائريين في الخارج، الذين يملكون رؤوس أموال تسهم في تحقيق إضافة نوعية للزراعة الصحراوية، وتكنولوجيا متطورة تسهم في تنمية وتطوير الزراعة المستدامة في الصحراء، عن طريق وسائل الاعلام والاتصال والدعاية أثناء فتح المنصة لاستقبال الطلبات.

6. الهوامش والمراجع

- ¹ محمد رشدي جراية، 2017، الصحراء الجزائرية دراسة في الجغرافيا، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 24، ص 343.
- ² وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2025-04-12، تنمية الزراعة في المناطق الجافة وشبه الجافة، <http://madr.org.dz>
- ³ خيرة مغربي، 2016، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية الإمكانات والتحديات، مجلة دفاتر بواذكس، العدد رقم 06، ص 107.
- ⁴ زوييدة محسن، فاطمة الزهراء يلس شاوش، 2012، التسيير المستدام للموارد المائية ودوره في رفع فعالية الزراعة في الصحراء الجزائرية، مجلة جديد الاقتصاد، عدد 07، ص 35، 36، 54.
- ⁵ Yazid Taleb. 13-02-2017. « L'agriculture saharienne intensive.un pari dangereux des ressources naturelles limitées ». Magreb Emergent.
- ⁶ Rodriguez Juan Pablo. Lyra Dionyssia. Abdelaziz Hirich. 2018. « Sustainable farming models for desert agroecosystems ». 2nd International Research Conference SUSTAINABLE DEVELOPMENT SOCIAL RESPONSIBILITY.DUBAI. November 13th 15th 2018. P 49.
- ⁷ فوزية موري، عيسى بن ناصر، 2015، دور التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 43، ص.ص 471، 472.
- ⁸ علال قاشي، عبد الحليم بوشكيوة، 2023، استصلاح الأراضي الصحراوية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، مجلد رقم 09، العدد 02، ص 96.
- ⁹ مرسوم تنفيذي رقم 165-20، المتضمن انشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، الجريدة الرسمية، العدد 57 بتاريخ 2020-09-22.
- ¹⁰ الإذاعة الجزائرية، 2021-07-7، تثمين الأراضي الصحراوية قرابة 170 ألف هكتار مقترحة على المستثمرين الفلاحين.